مجتمع

الصحة العالمية تعتزم تغيير اسم «جدري القرود»

أفادت منظمة الصحة العالمية بأنّها تنسّق مع خبراء من أجل التوصّل إلى اسم جديد لـ«جدري القرود» الذي راح يُرصَد أخيراً في أكثر من بقعة حول العالم، في خارج مناطق توطّنه. وقد أتى ذلك بعدما شدّد أكثر من 30 عالماً على موقع فيرولوجيكال الإلكتروني، الأسبوع الماضي، على أنّ ثمّة حاجة طارئة لتغيير اسم الفيروس والمرض الذي يتسبّب فيه إلى ما هو «غير تمييزي» و«غير وصمي». ولفت هؤلاء العلماء إلى أنّ المنظمة الأممية توصي، في العادة، بتجنّب أسماء المناطق والحيوانات عند تسمية الفيروسات والأمراض. (العربي الجديد)

مقتل 382 طفلاً في ميانمار منذ الانقلاب

أعلنت الأمم المتحدة أنّ ما لا يقلّ عن 382 طفلاً «قُتلوا أو شُوّهوا» على أيدي الجماعات المسلحة في ميانمار منذ الانقلاب في فبراير/ شباط من عام 2021. وقال المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في ميانمار توم أندروز، في تقرير، إنّه لا بدّ من احترام حقوق الأطفال في ميانمار والتأكيد عليها، بدءاً من الحق الأساسي في الحياة. وذكر في التقرير نفسه أنّ الجنود وضباط الشرطة عذّبوا ما لا يقلّ عن 142 طفلاً منذ الانقلاب، وفقاً لتقارير سابقة تلقّتها الأمم المتحدة. (الأناضول)

جوع في جنوب السودان

سوف يفقد ما لا يقلّ عن 1,7 مليون شخص يعانون من الجوع في جنوب السودان المساعدات الغذائية، وذلك «في أسوأ وقت ممكن»، بعد أن علّق برنامج الأغذية العالمي الإغاثة الإنسانية معيداً الأمر إلى النقص الحاد في التمويل. وحذّرت المسؤولة في البرنامج بجنوب السودان أدييناكا باديجو من أنّ الأمم المتحدة تحتاج بشكل طارئ إلى 426 مليون دولار أميركي في الأشهر الستة المقبلة، لتجنّب مجاعة تطاول قسماً كبيراً من شعب هذا البلد. وأوضحت: «نحن أساساً في أزمة، لكنّنا في حاجة إلى استئناف توزيع المساعدات في المناطق حيث اضطررنا إلى تعليقها لتجنّب أن يغرق الناس في مجاعة». وأفادت باديجو بأنّ البلد يواجه عامه الأسوأ في ما يتعلّق بالجوع منذ استقلاله (2011)، والأسباب هي «استمرار الصراع الداخلي، وأزمة المناخ التي تسبّبت في فيضانات على مدى ثلاثة أعوام متتالية، وصدمات اقتصادية شديدة تفاقمت بسبب أزمة كورونا، والآن الحرب في أوكرانيا»، مشدّدة على أنّه في حال استمرّ الأمر على حاله فـ«سوف نواجه مشكلات أكبر وأكثر فداحة في المستقبل، منها زيادة معدّلات الوفيات وسوء التغذية والتقزّم والأمراض». وأشارت باديجو إلى أنّ «أكثر من ثلثَي السكان يعيشون أزمة إنسانية وأمنية خطيرة ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية للبقاء على قيد الحياة». وتابعت «نقدّر أنّ من بين هؤلاء، ثمّة 8,3 ملايين شخص، بمن فيهم نازحون في الداخل ولاجئون، سوف يعانون من الجوع الحاد في موسم الجفاف».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

(طوني كاروميا/ فرانس برس)

مهور الإيرانيات... الدفع أو السجن

طهران ـ **صابر غل عنبري**

«المهر من يدفعه ومن يأخذه؟»، مثل إيراني شهير يتكرر لدى الاتفاق على شروط عقد الزواج بين عائلتي العريس والعروس. وهو متوارث من جيل عن جيل، لتقليل أهمية المادة في بناء الحياة الزوجية وعدم ربطها به، وتأكيد أهمية الزواج وروحه. لكن من روّج هذه الثقافة الشعبية لم يعلم أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد مهور خيالية لا يمكن دفعها، وقد تزج أحياناً بالزوج في السجن إذا نشبت مشكلة عائلية جعلت العروس ترفع دعوى أمام المحكمة للمطالبة بمهرها الذي لا يستطيع الرجل دفعه.

قبل أكثر من عقد، أمضى ياشار رحيم زادة ثلاث سنوات من سنوات شبابه في السجن، بسبب عدم قدرته على دفع مهر زوجته البالغ 1365 مسكوكة ذهبية إيرانية، ومقدارها 640 ألف دولار اليوم. ويقول لـ«العربي الجديد»: «نشب بعد العام الأول من زواجي خلافات حادة انتهت بالطلاق بعد 5 سنوات من الحياة المشتركة. وطالبت زوجتي بالمهر كله الذي لم أستطع دفعه، فقضت المحكمة بسجني، ثم أفرجت عني قبل انتهاء مدة الحكم، بعدما اتفقت مع زوجتي على منحها الطلاق بعد خفض المهر إلى نحو 50 ألف دولار، ودفع جزء منه نقداً والباقي على أقساط». والشهر الماضي، كشف رئيس مجلس أمناء لجنة الديات في إيران، أسد الله جولايي، أن 1499 شخصاً يوجدون في السجون بسبب عجزهم عن دفع المهور. وكان عدد «سجناء المهور» أكبر قبل عقد، وناهز 20 ألفاً، ثم تراجع بعدما أمر القضاء بأن تتجنب المحاكم إصدار قرارات بسجن من يعجزون عن تسديد المهور. في ثقافة الزواج الإيرانية، لا يُدفع المهر مقدماً، كما الحال في العالم العربي، ولا يحدد موعد لتسليمه، لكن عقد القران يلزم الزوج بدفع المهر حين تطالب به الزوجة. وتشير المادة 1082 من القانون المدني الإيراني إلى أن «المهر يصبح من حق الزوجة بمجرد كتابة عقد القران، ويمكنها أن تطالب به في أي وقت تشاء، إلا إذا اشترط الزوج دفعه حين يستطيع». أما العرف السائد فعدم المطالبة به إلا إذا حصلت مشاكل وخلافات أسرية كبيرة.

ويعتبر المهر تعهداً من العريس، ودِيناً على عاتقه يجب أن يسدده حين تريد العروس. ويحدد في إيران غالباً بعدد من المسكوكات الذهبية الإيرانية التي يقدر سعر الواحدة منها بحوالى 500 دولار، لكن أعداد هذه المسكوكات تختلف حسب قناعات العائلات، من 14 على نية الـ14 المعصومين لدى الطائفة الشيعية، إلى عدد سنوات ميلاد العروس (1380 إذا ولدت عام 1380 شمسي). أيضاً، هناك أشكال أخرى للمهور في إيران، بينها 19,50 مثقال ذهب في المنطقة الكردية الإيرانية، والتعهد بإرسال العريس إلى الحج، أو حتى تقديم زهرة أو باقة زهور أو كتاب وغيرها. وقد تصرّح زوجة «أتخلى عن مهري لأحرر نفسي»، كي تتخلص من الحياة الزوجية وتحصل على الطلاق الذي يضعه القانون الإيراني في يد الرجل، إلا إذا تنازل عن هذا الحق لزوجته في عقد الزواج. تقول الشابة العشرينية آرزو، المتحدرة من مدينة سنندج (غرب) وانفصلت عن زوجها قبل عامين، لـ«العربي الجديد»: «لم أعد أحتمل مواصلة الحياة المشتركة مع زوجي، فقررت أن أتركه بعدما عشت 4 سنوات معه، وأنجبت ولداً». تضيف: «استمرت الخلافات بيننا أكثر من عامين، وكبرت وزادت يوماً بعد آخر، فلم أعد أحتمل هذه الحال، وعدت إلى بيت أبي الذي مكثت فيه أكثر من عام من دون أن يقبل زوجي منحي الطلاق، ثم وافق بشرط أن أتخلى عن جميع حقوقي المالية، ومنها المهر وحق حضانة ولدي. وأنا لم أملك إلا خيار الموافقة، لأنني لم أعد أطيق الحياة معه».

وليست آرزو حالة معزولة في إيران، إذ تحذو زوجات كثيرات حذوها، حتى لو كانت مهورهن بآلاف أو عشرات آلاف الدولارات، وإلا ستبقى حياتهن معلقة سنوات في انتظار الحصول على الطلاق. وقد تتحمل بعضهن عناء ذلك ويصبرن لنيل حقوقهن المالية أكانت المهر أو غيره، على شكل أقساط أو دفعة واحدة. وبحسب القانون الإيراني، لا يملك الزوج إلا خيار تسديد المبالغ، وإذا كانت حاله ميسورة تضبط أمواله لاقتطاع قيمة المهر منها، وإذا عجز عن الدفع يجري تقسيط المبالغ. ومن أجل الحصول على مهرها، يجب أن ترفع المرأة الإيرانية شكوى أمام المحكمة، وتخوض معركة قضائية، لكن البرلمان يدرس حالياً مشروعاً لتعديل قانون المهر، يشمل إلغاء جميع مراحل المحاكمة والبت القضائي في الموضوع.

نقداً وبالتقسيط

أفاد النائب أبو فضل أبو ترابي في حديث صحافي بأنّه «إذا رفض الزوج إعطاء المهر، يمكن أن تراجع الزوجة قسم التنفيذ في محكمة الأسرة مباشرة للحصول عليه. وإذا تمتع الزوج بحالة معيشية ميسورة تضبط أمواله سريعاً وتسلم إلى زوجته، أما إذا لم يملك الزوج المال فيجري تقسيط المهر على دفعات شهرية».

تحقيق

جرائم السويد

البلد الاسكندنافي يتصدّر أوروبا «دموياً»

إذا كانت عمليات إطلاق النار في المدارس الأميركية تجذب الاهتمام العالمي، ترتبط جرائم القتل في السويد بعصابات تتنازع النفوذ على أسواق الممنوعات

في موقع إحدى جرائم القتل (يوهان نيلسون/ فرانس برس)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

في الأسبوع الأخير من شهر مايو/ أيار الماضي، عاشت السويد على دموية عالم الجريمة المنظمة، وحصدت عمليات إطلاق نار أرواح 3 شبان من سكان ضواحي المهاجرين الذين أضيفوا إلى قائمة طويلة لضحايا إطلاق النار في الأعوام الأخيرة.

وفي حي فاربيرغا السكني بمنطقة أوربيرو (جنوب وسط)، قتل شابان في أوائل العشرينيات بإطلاق نار شمل الجزء العلوي من الجسم، وحصل أمام روضة للأطفال. وسبق ذلك تصفية شاب آخر بإطلاق النار على رأسه. وتقدر الشرطة السويدية و«مجلس الوقاية من الجريمة» وجود بين 10 و15 شبكة عصابات إجرامية في منطقة أوربيرو وحدها، علماً أن أرقام العام الجاري تشير إلى حصول 145 إطلاق نار بين يناير/ كانون الثاني ومايو/ أيار الماضيين، معظمها في مناطق الجنوب والشرق والعاصمة استوكهولم. وسبق ذلك 344 حادث إطلاق نار العام الماضي، و379 عام 2020، و360 عام 2019. وتوضح الشرطة أن تبادل إطلاق النار قد يشترك فيه أكثر من شخص، أي أن الحوادث لا تعني إطلاق رصاصة واحدة بل رشقات، علماً أنها تحتفظ بإحصاءات تبادل إطلاق النار منذ عام 2017 فقط. ويتهم سويديون السلطات بالاستسلام للعنف المتنامي والمستمر منذ سنوات، ما جعل بلدهم يتصدر القائمة الأوروبية للدول الأكثر احتضاناً لعنف العصابات واستخداماً للأسلحة النارية في إطار عمليات تعتبر أن أهدافها الرئيسية تشمل الهيمنة على أسواق المخدرات. وينتشر العنف في ضواحي المدن وبينها العاصمة استوكهولم.

غضب من «القتل بالصدفة»

وتربط تقارير الشرطة غالبية الضحايا بالعالم السفلي للجريمة، لكن تبادل إطلاق النار بين أفراد العصابات أدى إلى سقوط ضحايا آخرين لا علاقة لهم بعالم الجريمة، علماً أن قائمة العام الماضي للضحايا ضمت مراهقين وطلاباً وعمالاً لا علاقة لهم بالعنف، وتوفوا برصاصات «خاطئة» أصابتهم خلال مرورهم في الشارع أو جلوسهم في مطعم.

وتثير عمليات «القتل بالصدفة» غضباً كبيراً في المجتمع ولدى المسؤولين السياسيين، علماً أن العنف بات يؤثر على مجتمعات الهجرة نفسها مع توسع الشعارات التي يطلقها اليمين المتشدد لتحريض المواطنين ضد سكان ضواحي.

واندرجت في هذا السياق الاحتجاجات التي نظمت في إبريل/ نيسان الماضي ضد الأوضاع السيئة السائدة في ضواحي استوكهولم ومدن في جنوب البلد، مثل مالمو وغوتبورغ وأوربيرو، والتي شهدت أحدها إحراق المتطرف اليميني الدنماركي الأصل راسموس بالودان نسخة من القرآن.

وما إن هدأت الأوضاع في السويد بعد هذه الاحتجاجات حتى تجددت موجات عنف العصابات التي تقول السلطات إنها شملت كل المناطق على مدار السنوات الماضية، وادى أحدها إلى مقتل ضابط في الشرطة منتصف صيف العام الماضي في غوتبورغ.

وترافق تجدد هذه الموجات مع تأكيد السياسيين من معسكري يسار ويمين الوسط تمسكهم بملاحقة العصابات. لكن أي تغيير لم يسجل على صعيد تصدر السويد قائمة الدول في الاتحاد الأوروبي التي تشهد أكثر عمليات القتل واستخدام الرصاص والتفجيرات خلال المعارك المندلعة بين العصابات. وفي جردة لجرائم القتل التي حصلت العام الماضي، لم تستطع الشرطة السويدية الوصول سوى إلى حفنة صغيرة من الجناة واعتقالهم، علماً أنه أطلق سراح بعضهم لغياب الأدلة، وقضى آخرون قتلاً أثناء انتظار محاكماتهم، وهو ما حصل تحديداً لأحد الشبان مؤخراً، بعدما كان أوقف بتهمة قتل شاب من عصابة أخرى، لكن أفرج عنه لعدم كفاية الأدلة في مارس/ آذار الماضي.

جدار «صمت الشهود»

وتواجه الشرطة ما تصفه بـ«صمت الشهود» في البيئات المهاجرة، حيث يكتم البعض شهادته خوفاً من انتقام العصابات، في ظاهرة تشكل مشكلة مستعصية مستمرة منذ سنوات. ورغم مقتل أبرياء وعابري سبيل كثيرين، كما حصل لمراهق في الـ16 من العمر بمدينة إسكيلستونا (وسط) في خريف عام 2020، وتعبير سكان عن امتعاضهم وغضبهم من دورة العنف، يتكرر اصطدام الشرطة بجدار «صمت الشهود»، فتعود إسكيلستونا ومدن أخرى إلى دورات العنف التي تحصد مزيداً من الضحايا، وهو ما حصل في العامين الأخيرين. كذلك ترهق صراعات عصابات «الشيشان» التي تضم أفراداً ذوي خلفيات مهاجرة من دول نامية، الشرطة السويدية التي تستخدم الكثير من مواردها لمحاولة السيطرة على انفلات العنف. والعام الماضي، وعد رئيس الحكومة السابق ستيفان لوفين وسياسيين بينهم وزير العدل الحالي مورغان يوهانسون، باتخاذ إجراءات قاسية لتشديد العقوبات والدفع بمزيد من ضباط الشرطة المتخصصين في محاربة الجرائم. لكن ذلك لم يغير واقع أن السويد التي عُدت بلداً مسالماً وآمناً أصبحت اليوم في موقع مختلف تماماً.

تردد في التشدد

ولا شك في أن موجات القتل وتزايد استخدام الأسلحة وتوسع المنافسة على أسواق المخدرات المهربة من خارج الحدود تصب في مصلحة خطاب اليمين القومي المتشدد الذي يركز على فشل سياسات دمج المهاجرين ذوي الأصول الشرق أوسطية والأفريقية، ويحملها مسؤولية التطور السلبي للمجتمع السويدي في السنوات الأخيرة. وفي حديث سابق لـ«العربي الجديد»، أبدت الصحافية السويدية المخضرمة ماريا ستيفنسون التي عملت خلال 30 سنة في تغطية أخبار سياسات الهجرة والدمج، خوفها من «نتائج استغلال الانقسام المجتمعي العميق القائم بين أقلية شاركت في أعمال العنف الأخيرة، وغالبية المواطنين الذين شعروا بصدمة المواجهات وانعكاساتها الخطيرة على المستقبل».

والحقيقة أن السلطات السويدية لا تزال مترددة في انتهاج سياسات متشددة مع العصابات، خصوصاً على صعيد حظر مجموعات وأندية تشكل غطاءً لجماعات الجريمة المنظمة، وتطبق النموذج الأميركي في مكافحة هذه العصابات عبر تعاون أجهزة الأمن مع مختلف السلطات الاجتماعية والمجتمعات المحلية. ويخالف ذلك ما فعلته السلطات في الدولة الجارة الدنمارك التي واجهت انفلات حرب العصابات في مناطقها عام 2015، بحل وحظر أندية وتجمعات شبابية مثل «الولاء للأسرة»، ومضاعفة عقوبة من ينتمي إليها، علماً أنها اعتبرت أكبر العصابات المهاجرة، وأنشطها في تجنيد مراهقين وتنفيذ عمليات القتل.

سُجّلت 29 عملية قتل بالرصاص و30 تبادلاً للنار قبل منتصف 2022

إطلاق نار يومي في 2022

لم تستبعد الشرطة السويدية، في تقرير نشرته في إبريل/ نيسان الماضي، أن يكون العام الحالي الأكثر عنفاً على صعيد الجرائم، في ظل حصول حادث إطلاق نار واحد يومياً على الأقل. وقد شهد شهر مارس/ آذار الماضي 37 تبادلاً لإطلاق نار، أي أكثر من متوسط حالة واحدة يومياً، واستمر تزايد الأرقام في مايو/ أيار الماضي.

إيكولوجيا

لماذا تتخلى طيور عن صغارها؟

غسان رمضان الجرادي

تتفاوت درجات تخلّي الطيور عن فراخها من حالة إلى أخرى ومن نوع إلى آخر. فثمّة طيور مثل القيق (الكوكو) تعيش متطفّلة على أنواع أخرى، تاركة لأنثى أخرى العناية بفراخها، وتكون الأنثى الأخرى في العادة أصغر منها حجماً. ومن طبعها أنّها تراقب العشّ الذي وضع فيه للتوّ النوع المستضيف بيضه، فتسارع إلى وضع بيضتها فيه، وذلك في الفرصة الأولى المناسبة التي ترى فيها أنّ الأبوَين الحقيقيَّين قد ابتعدا عن العشّ. فيقوم بعدها صاحبا العشّ بحضن البيضة ظنّاً منهما أنّها لهما. وعندما تفقس البيضة، تدفع حساسية جلد فرخ الكوكو إلى تخلّصه من كلّ الفراخ الأخرى برميها خارج العشّ لكي يتفرّغ له الأبوان بالتبني ويطعمانه.

ليست فقط طيور الكوكو التي تضع بيضها في أعشاش طيور أخرى، بل كذلك تفعل طيور البقر والبطوط والطيور الدالة على العسل والطيور الكحلية. أمّا الطيور المستقبلة أو المضيفة فعددها يقارب 200 نوع مختلف.

وثمّة تخلّ عن الفراخ من نوع آخر، وهو محصور بالعقبان الكبيرة، خصوصاً العقاب الأسود، لا سيّما الأنثى التي لا تكون شرسة بشكل مباشر مع صغيرَيها، إنّما نجدها تتفرّج عليهما يتقاتلان في العشّ من دون تدخّل منها حتى ينتصر أحدهما على الآخر (البقاء للأفضل) أو يموتا معاً من دون أن يرفّ لها جفن.

أمّا النوع الثالث من عملية تخلّي الطيور عن فراخها فيأتي بأشكال مختلفة، ويعود إلى أسباب عدّة مبهمة الدوافع. وهذا أمر لا يُسجَّل فقط لدى الطيور إنّما كذلك لدى حيوانات أخرى.

يُذكر أنّه في أحد الأشكال، لا يتعلق الأمر بتخلّي الأمّهات عن فراخها بل بتخلّي الفراخ من الإخوة بعضها عن بعض. ويحصل ذلك عندما يكون عدد الفراخ الإخوة كبيراً نسبياً. فيحاول الأقوى من بينها رمي بعضها من العشّ في حين يكون الأبوان مشغولَين ذهاباً وإياباً بجلب الطعام لها. لكنّ هذا الأمر قد لا يحصل إذا كان الطعام وفيراً.

ويبقى في النهاية أمر مهمّ نذكره عن العصفور الدوري المنزلي الذي نعرفه كلنا، وهو أنّ الذكر يتزوّج الأنثى وبعدما تضع البيض أو تفقس وتبصر الفراخ النور يتركها الذكر ليتزوّج أخرى وينتقل معها إلى عشّ آخر. لكنّ الأنثى الأولى التي أصابها الحسد والغيرة تتخلّى مؤقتاً عن بيضها أو فراخها بحثاً عن زوجها وعشّه الجديد مع الأنثى الثانية. وتعمد إلى قتل الفراخ من هذه الأخيرة لعلّ الزوج يتّعظ ويعود إليها وإلى فراخه منها. ويحدث كلّ ذلك من دون أن نعلم شيئاً عن هذه العادة الغريبة لدى الدوري الذي يعيش بيننا وحولنا في ثقوب الأبنية حيث يعشّش أو يبيت على الأشجار بعد مغيب الشمس.

(اختصاصي في علم الطيور البريّة)

سنغافورة تتحكم بـ «البقاء الأخضر»... وتلهم مناخ العالم

تعرّج سنغافورة الخضراء وناطحات السحاب للبقاء (إسلان رحمت/ فرانس برس)

في هونغ كونغ، تجعل ناطحات السحاب المتقاربة والبنية التحتية القائمة تحت الأرض نمو الأشجار أمراً صعباً، ما يجعل نوعية الهواء سيئة جداً فيها، وتنذر بمخاطر صحية كبيرة. أما ناطحات السحاب في سنغافورة فتبدو لمشاهديها أنها ترتفع بهدوء وسط واحات خضراء تعكس واقع بنائها من دون ترك أي شيء للصدفة. يورد تقرير نشره موقع «بغ ثنك» أن أول رئيس وزراء لسنغافورة بعد الاستقلال عام 1969، لي كوان يو، امتلك فكرة تحويل بلده الذي لا يملك موارد طبيعية إلى مدينة حدائق استوائية تحقق معايير العالم الأول في منطقة من العالم الثالث، وأطلق بعد 6 سنوات من تنفيذه أول حملة لزرع أشجار ذات زهور وردية فاتحة حملة «غاردن سيتي» (المدينة الحديقة) التي رفعت معنويات الناس، وجعلتهم يفتخرون بمحيطهم. في عام 1974، امتلكت سنغافورة 158 ألف شجرة، و1,4 مليون شجرة بعد ذلك بـ 40 عاماً، واعاد علماؤها إحياء 8 آلاف نوع مختلف من النبات، وجلبوا ألفي نوع جديد للنمو في أراضيها، واستخدموا أنواعاً مختلفة لتزيين جدران المباني والجسور. بالنسبة إلى لي شكل «التخضير» فرصة لحصول منافسة إيجابية أفادت بعض دول المنطقة أيضاً، وعززت الروح المعنوية للناس، والسياحة، وجلبت المستثمرين، فأصبحت بمثابة وسيلة بقاء لبلد بحجم مدينة لا تزيد مساحتها عن نصف العاصمة البريطانية لندن.

ولأن سنغافورة تعتمد على بلدان مجاورة مثل ماليزيا للحصول على أشياء أساسية مثل المياه، نشدت تحقيق اكتفاء ذاتي عبر «التقاط» مياه الأمطار، وتجنّب ترك أنهارها ملوثة. وبحلول عام 1980، وفرت فيها، وتنذر بمخاطر صحية كبيرة. أما ناطحات السحاب في سنغافورة فتبدو لمشاهديها أنها ترتفع بهدوء وسط واحات خضراء تعكس واقع بنائها من دون ترك أي شيء للصدفة. يورد تقرير نشره موقع «بغ ثنك» أن أول رئيس وزراء لسنغافورة بعد الاستقلال عام 1969، لي كوان يو، امتلك فكرة تحويل بلده الذي لا يملك موارد طبيعية إلى مدينة حدائق استوائية تحقق معايير العالم الأول في منطقة من العالم الثالث، وأطلق بعد 6 سنوات من تنفيذه أول حملة لزرع أشجار ذات زهور وردية فاتحة حملة «غاردن سيتي» (المدينة الحديقة) التي رفعت معنويات الناس، وجعلتهم يفتخرون بمحيطهم. في عام 1974، امتلكت سنغافورة 158 ألف شجرة، و1,4 مليون شجرة بعد ذلك بـ 40 عاماً، واعاد علماؤها إحياء 8 آلاف نوع مختلف من النبات، وجلبوا ألفي نوع جديد للنمو في أراضيها، واستخدموا أنواعاً مختلفة لتزيين جدران المباني والجسور. بالنسبة إلى لي شكل «التخضير» فرصة لحصول منافسة إيجابية أفادت بعض دول المنطقة أيضاً، وعززت الروح المعنوية للناس، والسياحة، وجلبت المستثمرين، فأصبحت بمثابة وسيلة بقاء لبلد بحجم مدينة لا تزيد مساحتها عن نصف العاصمة البريطانية لندن.

ولأن سنغافورة تعتمد على بلدان مجاورة مثل ماليزيا للحصول على

(كمال حنا)

ردّاعة تعليم في ليبيا: صدمة غير مستغربة

طرابلس ـ **أسامة علي**

لم تُدرج ليبيا وخمس دول عربية هي اليمن والصومال والعراق وسورية والسودان في التصنيف الجديد للدول على صعيد جودة التعليم الذي نشره منتدى دافوس.

وقد واجه الرأي العام الليبي أخيراً صدمة استبعاد ليبيا من المؤشر السنوي للدول الأفضل على صعيد جودة التعليم الذي يصدره منتدى «دافوس»، في حين حاولت السلطات امتصاص هذه الصدمة والجدل الذي أحدثته عبر تقديم عدد من الأسباب والمبررات.

وانقسمت الآراء في الأوساط الليبية بين الاحتجاج على الإهمال الحكومي لقطاع التعليم، وبين المطالبة بضرورة تحميل المسؤولية للجميع وعدم حصرها في السلطات.

واستند التصنيف السنوي للدول الأفضل على صعيد جودة التعليم، على معايير مواكبة المؤسسات التعليمية للتطوير والبحث والتدريب العالمي، ومستوى الدعم الاقتصادي للمؤسسات التعليمية، وواقع امتلاكها وسائل تكنولوجية حديثة ومناسبة لسوق العمل، وغيرها.

وتعاملت وزارة التعليم في حكومة الوحدة الوطنية مع موجة الغضب والأسئلة التي طرحت حول أسباب استبعاد ليبيا من مؤشر الجودة العالمي للتعليم، بتأكيد عملها لتشكيل لجنة لفحص المناهج وتوحيدها والتأكد من محتواها، وتهيئة الظروف المناسبة لإستعادة العملية التعليمية شكلها المناسب وسط التحديات الكبيرة التي تواجهها.

وأبدى الناشط المدني خميس الرابطي استياءه من انحدار مستوى التعليم في البلاد، لكنه لم يستغرب الواقع السيئ، وقال لـ«العربي الجديد»: «كيف نستغرب ذلك في ظل وجود حكومة لم تستطع توفير الكتاب المدرسي لعدة أشهر، أي أبسط أدوات التعليم، ولم توضح حتى الآن مبررات هذا الإخفاق المخجل».

وحفلت منصات التواصل الاجتماعي بالتعليق على الإعلان. واعتبر الصحافي الليبي عبد الرزاق الداهش أن «التعليم في ليبيا في وضع النكبة لا يحتاج إثباته إلى تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي»، فيما اعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأهلية خروج التعليم في البلاد من تصنيف الجودة العالمي للتعليم «مؤشراً لانتكاسة منظومة التعليم التي تتطلب موقفاً جدياً ومسؤولاً على صعيد السياسات والخطط وبرامج المؤسسات التربوية والتعليمية في ليبيا». وبالتزامن مع الجدل حول أسباب ونتائج الوضع التعليمي في ليبيا وخروجها من التصنيف العالمي، تناقلت منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع صوراً أظهرت نقل عدد من موظفي وزارة التعليم حقائب كبيرة داخل مطار طرابلس الدولي تحتوي على أسئلة الامتحانات النهائية للعام الدراسي الحالي من أجل توزيعها على المدارس الخارجية الخاصة بالجاليات الليبية في الخارج، وسط تعليقات انتقدت عجز وزارة التعليم عن استخدام الوسائل الإلكترونية لإرسال الأسئلة وتوزيعها على المدارس في الخارج.

انتكاسة منظومة التعليم في ليبيا تتطلب موقفاً جدياً ومسؤولاً

وكتب أحد المدونين ساخراً على موقع فيسبوك: «يقال إن هذه الصور التقطت في صيف عام 2022 وليس في سبعينيات القرن الماضي»، فيما تساءل مدون آخر حول تكاليف سفر أعضاء الوفود والإقامات لتوزيع الأسئلة على مدارس تتوزع على 36 بلداً، وقال: «كان يكفي الضغط على زر بريد إلكتروني لتوزع الوزارة الأسئلة خلال ثوانٍ، هذا أمر مستغرب جداً».

في المقابل، شكك عدد من المتابعين في صحة المعايير التي اعتمد عليها المؤشر العالمي، وكتب عضو المجلس الأعلى للدولة (أحد مكونات القيادة السياسية في البلاد)، سعد بن شرادة، على «فيسبوك»: «مؤشر جودة التعليم الخاص ليبيا غير دقيق، والتصنيف المتداول على صفحات التواصل الاجتماعي يفتقد المصداقية والمعايير الصحيحة». وفي سياق التعليقات، تساءلت حميدة الناعوس، وهي مفتشة تربوية، في حديثها لـ«العربي الجديد»، عن أسباب إلقاء اللوم بالكامل على المؤسسات الرسمية الحكومية، وقالت: «ألا تلعب الأسرة دوراً في توجيه مهارات الأبناء الخاصة للتعامل مع التقنيات ومنتجاتها تمهيداً للإفادة منها في تطوير تحصيلهم العلمي؟».

أضافت الناعوس أنّ «دورات التقوية وتعليم اللغات وغيرها من الأساسيات متاحة مجاناً عبر الإنترنت، فلماذا التعويل على المدارس والتعليم في تحصيل هذه المهارات وتطويرها. أنا أقرّ بما يعانيه التعليم في البلاد وبأن الواقع مؤلم، لكن دور المجتمع والأسرة كبير في دعم المؤسسة التعليمية، والاتكال عليها فقط خطأ كبير، والتصريحات والتعليقات الناقدة للمؤسسات التعليمية وجهت الرأي العام في اتجاه يضر ولا ينفع».

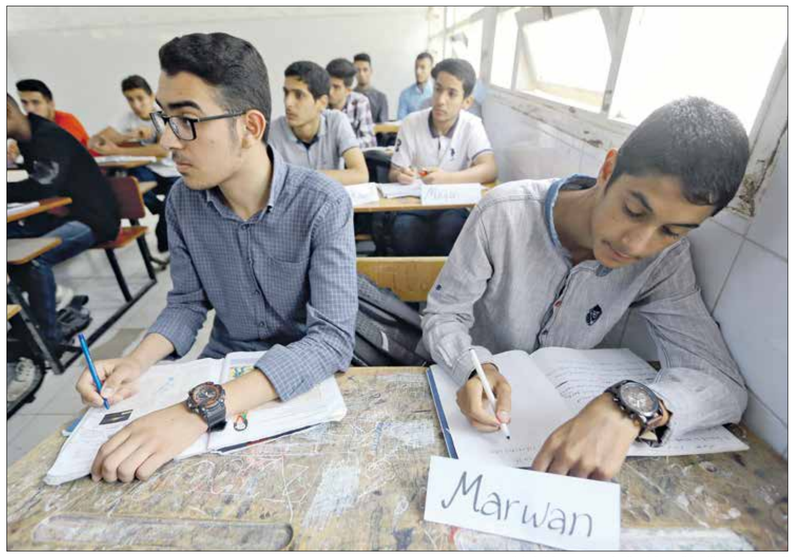

لا توفر المدارس الليبية الجودة في التعليم (محمود تركية/ فرانس برس)

سلوك الغش يتطور في بكالوريا تونس

رغم الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية التونسية، شهدت الأيام الثلاثة الأولى من امتحانات شهادة البكالوريا 233 عملية غش تزامنت مع توقيف متورطين بتسريب مواضيع الامتحانات على مواقع التواصل الاجتماعي

تونس ـ **مريم الناصري**

زاد الغش خلال السنوات الأخيرة في امتحانات بكالوريا تونس (ياسين محجوب/ Getty)

قبل أسبوع من انطلاق امتحانات شهادة البكالوريا، تحدث وزير التربية التونسي فتحي السلاوتي في مؤتمر صحافي عقده لتوضيح الاستعدادات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمكافحة الغش الذي ارتفعت معدلاته خلال السنوات الأخيرة، عن أن «أي تلميذ لا يمكن أن يبدأ حياته بالغش. وإذا فعل ذلك يصعب أن ينجح في المراحل التالية، لذا لا بدّ من التعويل على النفس، لأنّ الغش ظلم مضاعف، ويسمح لشخص بالفوز باختصاص جامعي على حساب غيره». وتقدم 134,950 تلميذاً لامتحانات البكالوريا، انقسموا بين 105,738 من المعاهد العمومية و20,459 من المعاهد الخاصة و8753 مرشحاً فردياً. وأكد السلاوتي تشديد إجراءات مراقبة المجموعات التي تسهّل عمليات الغش، ومنع استعمال الهواتف الخلوية والساعات الرقمية والأقلام الإلكترونية، إلى جانب منع الأساتذة نفسهم من استعمال الهواتف الخليوية. لكن ذلك لم يحل دون حصول عمليات غالبيتها باستخدام سمّاعات الكترونية يستعملها التلاميذ بطرق خفية لسماع الأجوبة، علماً أن تجارة السمّاعات تزدهر في الأسواق خلال الأيام التي تسبق امتحانات البكالوريا، وتتضمن أجهزة صغيرة الحجم يبلغ سعر الواحدة منها مائة دولار.

وقبل سنتين، اضطرت وزارة التربية إلى استعمال أجهزة تشويش داخل المعاهد للتصدي لعمليات الغش، لكن فعّالية هذه الأجهزة ظلت محدودة.

وكان السلاوتي كشف تورط أطباء في زرع سمّاعات بأذن تلاميذ، ووصف ما يحصل بأنه «أمر محرج يعرقل محاولات القضاء بالكامل على الغش في ظل تطور الأساليب المستخدمة». لكنه شدد على أن الوزارة تستخدم كل الوسائل المتوفرة للتصدي للغش، وأنها اعتقلت بالتعاون مع وزارة الداخلية مجموعات تقف وراء عمليات غش ينفذها تلاميذ داخل قاعات الامتحانات باستعمال لاقط التنصت. وأوضح أن «هذه المجموعات تضم تلاميذ وأساتذة وخريجي تعليم عال يتقاضون مبالغ مالية قد تصل إلى 500 دولار لتوفير أجوبة للمادة الواحدة، وأن أفراداً منها يوقفون سنوياً، لكن ذلك لا يثني تلاميذ سنتين، اضطرت وزارة التربية إلى استعمال أجهزة تشويش داخل المعاهد للتصدي لعمليات الغش، لكن فعّالية هذه الأجهزة ظلت محدودة.

وكان السلاوتي كشف تورط أطباء في زرع سمّاعات بأذن تلاميذ، ووصف ما يحصل بأنه «أمر محرج يعرقل محاولات القضاء بالكامل على الغش في ظل تطور الأساليب المستخدمة». لكنه شدد على أن الوزارة تستخدم كل الوسائل المتوفرة للتصدي للغش، وأنها اعتقلت بالتعاون مع وزارة الداخلية مجموعات تقف وراء عمليات غش ينفذها تلاميذ داخل قاعات الامتحانات باستعمال لاقط التنصت. وأوضح أن «هذه المجموعات تضم تلاميذ وأساتذة وخريجي تعليم عال يتقاضون مبالغ مالية قد تصل إلى 500 دولار لتوفير أجوبة للمادة الواحدة، وأن أفراداً منها يوقفون سنوياً، لكن ذلك لا يثني

لجأت وزارة التربية إلى أجهزة تشويش للتصدي لعمليات الغش قبل عامين

تلاميذ البكالوريا عن المجازفة بتنفيذ طريقة الغش نفسها سنوياً، رغم أنّ العقوبات قد تتراوح بين الحرمان من اجتياز امتحانات البكالوريا لمدة خمس سنوات والسجن». يقول مختار (اسم مستعار) التلميذ في شعبة رياضيات لـ«العربي الجديد»: «تتكرر عمليات الغش سنوياً، ويتبادل التلاميذ معلومات حول أماكن بيع أفضل أنواع لاقط التنصت وأصغره حجماً. وتباع أحياناً أنواع صغيرة جداً لا يمكن اكتشافها بسهولة بأسعار باهظة قد تتجاوز مئتي دولار. ويجري تأمين شخص لتلقين التلميذ أجوبة عن الأسئلة مقابل مبلغ مالي يتفق عليه مسبقاً».

من جهته، يقول سيف الدين التلمسي في شعبة الاقتصاد لـ«العربي الجديد»: «بات الأمر أصعب من السابق، لكن بعضنا يبحث عن طرق وحيل جديدة للغش يمكن استخدام طرق تقليدية عبر إخفاء ورقة صغيرة تتضمن أجوبة عن أسئلة، وأخرى عصرية مثل استعمال سماعات إلكترونية، وجميعها قد تنجح رغم كل الاجراءات التي تعتمدها وزارة التربية لتشديد الرقابة». وشملت غالبية حالات الغش التي جرى ضبطها في امتحانات البكالوريا أوراقاً تضمنت أجوبة عن أسئلة الامتحانات، كما جرت أحياناً مصادرة هواتف خلوية ومعدات إلكترونية وسمّاعات. وفتحت وزارة التربية تحقيقات في مسألة تسريب الامتحانات، فيما استنكرت الجامعة العامة للتعليم الثانوي عمليات الغش التي تتكرر سنوياً، وانتقدت فشل الوزارات خلال السنوات الأخيرة في التصدي للظاهرة، لا سيما في ما يتعلق بتسريب الامتحانات إلى خارج أسوار المعاهد، ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويشير المتخصص في علم اجتماع التربية سفيان الفراحتي في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «سلوك التلاميذ بات يميل إلى تحقيق النجاح بطرق سهلة رغم أنهم يعرفون جيداً أنهم يغامرون بمستقبلهم. وتأثرهم ببعضهم البعض قد يؤدي إلى استفحال الظاهرة ليس لدى صفوف التلاميذ الكسالى بل حتى لدى المتفوقين منهم الذين يطمحون في النجاح بأعلى تحصيل سنوي للدخول إلى اختصاصات معينة في الجامعات».

ويرى الفراحتي أنّ «العائلة تلعب دوراً كبيراً في توعية الأبناء، خصوصاً بعدما أعلنت وزارة التربية منع إدخال الهواتف الخلوية إلى المعاهد خلال الامتحانات. ولا تأخذ غالبية الأسر هذه الهواتف، وتتجاهل تحذير أبنائها من تنفيذ عمليات غش. كما يجب أن تقوم الإطارات التربوية بعدّة حملات للتوعية من مخاطر الظاهرة داخل المعاهد».